INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

# الرئيس السوداني عمر البشير يواجه مطالب شعبه بالرصاص الحي

شهد يوم الأربعاء 19 ديسمبر في مدينة عطبرة الشرارة الأولى لاندلاع الاحتجاجات في السودان نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية التي بات من المستحيل على الشعب السوداني تحملها، والتي ازدادت سوءاً بعد قرار الحكومة رفع أسعار الخبز وعدد من السلع الأساسية.

الشح بالسيولة النقدية وعدم تحمل غلاء المعيشة وندرة السلع الأساسية أسباب دفعت بالشعب السوداني للنزول إلى الشوارع والتظاهر سلمياً لاستنكار ممارسات الحكومة التي ورغم تقصيرها تجاه شعبها تسعى جاهدة لإبقاء الرئيس عمر البشير في الحكم من خلال تعديل الدستور الذي يسمح للرئيس الذي تولى الحكم في انقلاب عسكري في 1989 بالترشح مجدداً للرئاسة بعد انتهاء فترة ولايته في عام 2020.

تعاملت قوات الأمن مع المتظاهرين بعنف مفرط بالرغم من حقهم الشرعي في التظاهر السلمي فلم تكتفي بالغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين بل استخدمت الرصاص الحي ما أدى إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى.

لم تلق الدعوات والنداءات لاعتقال الرئيس السوداني عمر البشير أذانا صاغية، منذ إصدار المحكمة الجنائية الدولية عام 2009 مذكرة اعتقال بحقه لارتكابه جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ليبقى الشعب السوداني يعيش تحت وطأة مجرم حرب ينتهك كافة المبادئ الانسانية في العيش بحرية وكرامة.

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يترقب بقلق بالغ ما تمارسه الحكومة السودانية من أعمال عنف لقمع مطالب الشعب المحقة وخصوصاً أن السجل الحقوقي للنظام السوداني المتمثل برئيسه حافل في انتهاكات حقوق الإنسان. ويرى المجلس أن احتجاجات الشعب السوداني محقة من أجل العيش بكرامة والتمتع بحقوقه التي أقرها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من الحق الشرعي للشعب في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي الذي هو حق أساسي ومشروع ومنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة المادة 19، يدين المجلس ممارسات الحكومة السودانية باستخدام العنف والقتل لإسكات صوت الشعب، الصوت الأحق لما يحمله من معاناة في المعيشة الاقتصادية والاجتماعية والتي من واجب الحكومة أساساً تلبيتها فوراً. لذلك على الحكومة السودانية التوقف عن قمع شعبها وتلبية مطالبة فوراً مع التأكيد على أن التظاهر هو حق مشروع للشعب السوداني الحر للتعبير عن رفضه لممارسات حكومته وهو ظاهرة قانونية للمطالبة بالحقوق وليس تهديداً لتلك الحكومة بل وسيلة سلمية لدفعها لتلبية مطالب شعبها كون القوة الأساسية التي تتركز عليها أي حكومة سياسية تُستمد من تأييد مطالب شعبها.

كما يطالب المجلس المجتمع الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة والمقررين الخاصين القيام بدورهم لحماية أرواح وحقوق المحتجين في السودان لأنه من غير المقبول أن يكون الموت ثمناً للخبز والحرية وسيكون الصمت عما يجري هو جريمة الأكبر بحق هذا الشعب المظلوم. ونتمنى إدراج البند ضمن أجندة برنامج الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان.

جنيف 2018/12/27